أخبار البحرين

أخبار الخليج

العدد (17545) - السنة الحادية والخمسون - الإثنين 18 شوال 1447هـ - 6 أبريل 2026م

www.akhbar-alkhaleej.com

البحرين ستظل بعون الله واحة للأمن والأمان

الملك القائد الأعلى للقوات المسلحة يلتقي عددا من منتسبي قوة دفاع البحرين

الواجب الوطني يحتم على الجميع التحلي بالجاهزية والاستعداد لحفظ سلامة وأمن واستقرار وطننا العزيز

التقى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة، بحضور المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة القائد العام لقوة دفاع البحرين، أمس، عددا من منتسبي قوة دفاع البحرين.

وخلال اللقاء أشاد جلالته بالكفاءة العالية التي يتحلى بها جميع رجال قوة دفاع البحرين، وما يتسمون به من بسالة وشجاعة وعزيمة صادقة في جميع المهام التي توكل إليهم؛ وقال جلالته إن العدوان الإيراني الآثم وغير المبرر ضد مملكة البحرين ودول المنطقة استهدف المدنيين والمنشآت والبنى التحتية المدنية، وأدى إلى إصابة مواطنين وتأثر منازلهم؛ مؤكداً جلالته أنه سيتم بإذن الله تعويض كل ما يخص المواطنين من خسائر في ممتلكاتهم.

وجدد جلالة الملك المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة تأكيد أهمية الالتزام بقرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم 2817، الذي أدان الاعتداءات الإيرانية الآثمة، وطالب إيران بالوقف الفوري لهذه الهجمات وأي أعمال عدائية أخرى.

وأعرب جلالة الملك المعظم عن تقديره لكل ما قدمه المواطنون الكرام من مشاعر وطنية صادقة، تعكس وعي المجتمع البحريني ومنطقه المتزن والحكيم، وما أبدوه من استعداد للتطوع والمساهمة في معالجة الأضرار وإعادة البناء؛ تجسيداً لروح المسؤولية الوطنية وعمق الانتماء، مضيفاً جلالته أن الواجب الوطني يحتم على الجميع التحلي بالجاهزية والاستعداد لحفظ سلامة وأمن واستقرار وطننا العزيز في ظل الظروف الراهنة؛ مؤكداً جلالته أن مملكة البحرين ستظل بعون الله واحةً للأمن والأمان، تمضي بثبات في مسيرة التنمية والتقدم بفضل تلاحم أبنائها ووحدة صفهم وإخلاصهم في خدمة وطنهم.

وزير الخارجية: أزمة مضيق هرمز تتطلب تحركا دوليا عاجلا لتفادي تداعيات إنسانية واقتصادية جسيمة

○ وزير الخارجية.

أكد الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية أن ما بدأ كتهديدات إيرانية للسفن العابرة في مضيق هرمز قد تطور إلى تهديد يمس العالم بأسره، مشددًا على أن الوقت أصبح عاملاً حاسمًا في التعامل مع هذه الأزمة المتصاعدة التي أصبحت تهديدًا حقيقيًا للاستقرار العالمي والأمن الغذائي ومبادئ القانون الدولي.

وأوضح أنه منذ 28 فبراير، تراجعت حركة ناقلات النفط عبر مضيق هرمز بنسبة تتجاوز 90%، مبينًا أن تداعيات هذا الوضع لم تعد محصورة في أسواق الطاقة أو خطوط الملاحة، بل تمتد إلى الأمن الغذائي العالمي، مع توقع تفاقم نقص إمدادات الأسمدة وتصاعد مخاطر الجوع.

وأشار إلى تحذيرات الأمم المتحدة من احتمال تعرض 45 مليون شخص إضافي إلى الجوع الحاد، ودفع نحو 4 ملايين شخص في العالم العربي إلى دائرة الفقر إذا استمر الوضع على ما هو عليه.

وأكد أن حجم المخاطر العالمية هو ما دفع مملكة البحرين إلى طرح مشروع قرار أمام مجلس الأمن، موضحًا أن ما يجري ليس نزاعًا إقليميًا، بل حالة طوارئ عالمية تتطلب استجابة دولية شاملة.

وقد أثبت مجلس الأمن إدراكه لخطورة الموقف من خلال القرار 2817، الذي حظي برعاية مشتركة قياسية من 136 دولة عضوًا، وأرسل رسالة لا لبس فيها بأن الإجراءات الإيرانية غير قانونية ويجب أن تتوقف. غير أن إيران لم تمتثل، وهو ما يجعل تحرك المجلس الإضافي واجبًا لا مناص منه.

وأشار إلى أن كل يوم يمر، من دون تحرك، يقرب العالم من أزمة ستُقاس نتائجها بفشل المواسم الزراعية، وارتفاع معدلات الجوع، وتجدد مظاهر عدم الاستقرار في الدول الأكثر هشاشة، مؤكدًا أن إغلاق المضيق لا يستهدف جهة بعينها، بل يشكل تهديدًا مباشرًا لدول الجنوب العالمي التي ستتحمل العبء الأكبر من تداعياته.

وشدد وزير الخارجية على ضرورة التحرك الفوري، محذرًا من أن الفرصة المتاحة تضيق يومًا بعد يوم، وأن استمرار تعطّل حركة السفن يعني تأخير وصول إمدادات حيوية من الطاقة والغذاء والأدوية والأسمدة التي يعتمد عليها ملايين البشر.

وبيّن أن مشروع القرار المطروح أمام مجلس الأمن يمثل استجابة منسقة ومرتكزة إلى القانون الدولي، تهدف إلى توفير الوضوح والتنسيق اللازمين لمواجهة انتهاكات إيران للقانون الدولي وتهديداتها للملاحة البحرية في مضيق هرمز.

وأكد أن المشروع لا يهدف إلى التصعيد، بل يشكل إطارًا لمنع انهيار أوسع في النظام الدولي، من خلال تأكيد ضرورة حماية حرية الملاحة وحق المرور العابر، وردع أي اعتداءات إضافية، مع الالتزام الكامل بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وأشار إلى أن التقاعس عن التحرك في مواجهة هذه الأزمة يبعث برسالة خطيرة مفادها أن الممرات الحيوية في الاقتصاد العالمي يمكن تهديدها من دون تبعات، لافتًا إلى أن مجلس الأمن أجرى مشاورات معمقة للتوصل إلى قرار يعكس حجم التحدي الراهن.

وأضاف أن تركيز رئاسة مملكة البحرين لمجلس الأمن انصبّ على تحقيق وحدة موقف المجلس، وأن تأجيل التصويت جاء لإتاحة المجال للتوصل إلى توافق دولي، مؤكدًا أن البحرين ستواصل جهودها الدبلوماسية خلال الأيام المقبلة لتحقيق هذا الهدف.

ودعا وزير الخارجية مجلس الأمن إلى التصويت لصالح مشروع القرار، مؤكدًا أن مصداقية المجلس مرهونة باستعداده للتحرك حين يُتحدى النظام القانوني الدولي تحديًا صريحًا. إن مضيق هرمز ممر مائي دولي ملك للعالم أجمع وعلى المجلس أن يتصرف على هذا الأساس.

السفير نوار عبدالله المطوع:

البحرين تقود حراكا دوليا لوقف الاعتداءات الإيرانية

○ نوار عبدالله المطوع.

أكد السفير نوار عبدالله المطوع القائم بأعمال رئيس قطاع شؤون مجلس التعاون بوزارة الخارجية أن الاعتداءات الإيرانية غير القانونية بالصواريخ والطائرات المسيرة مازالت مستمرة على مملكة البحرين وعلى دول مجلس التعاون، مشيرًا إلى أن هذه الاعتداءات مخطط لها مسبقًا وتعكس النوايا العدوانية الإيرانية تجاه دول المنطقة المسالمة.

وأوضح أن هذه الهجمات تستهدف البنى التحتية والمنشآت الحيوية والمواقع السكنية، وأسفرت عن خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، لافتًا إلى أن عدد الاعتداءات الإيرانية تجاوز خمسة آلاف اعتداء على دول مجلس التعاون، رغم أن دول المجلس لم تطلق رصاصة واحدة تجاه إيران، ما يعكس التزامها بضبط النفس وتغليب الحلول السلمية.

وأشار في مداخلة مع مركز «الأخبار» إلى أن إيران لم تكتفِ بهذه الهجمات، بل تجاوزت ذلك إلى تهديد الاقتصاد العالمي عبر إغلاق مضيق هرمز والتحكم في حرية الملاحة الدولية، ما يعرض أمن الطاقة وإمدادات الغذاء والتجارة العالمية للخطر، في انتهاك صارخ للقوانين الدولية واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وبيّن أن مملكة البحرين تحركت منذ بداية التصعيد ضمن نهج دبلوماسي راسخ وحازم يقوم على احتواء التوتر، وحشد موقف دولي موحد داعم لأمن واستقرار دول مجلس التعاون، وذلك بتوجيهات من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حيث تؤكد القيادة دائمًا أن أمن البحرين ودول الخليج خط أحمر، وأن العمل الدبلوماسي يجب أن يكون فاعلًا ومؤثرًا على المستوى الدولي.

وأضاف أن وزير الخارجية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني يقود الدبلوماسية البحرينية بثبات في مرحلة مفصلية، جامعًا بين رئاسة مجلس الأمن الدولي ورئاسة المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية ورئاسة المجلس الوزاري لمجلس التعاون، بما يعزز حضور البحرين في صدارة المشهد الدولي، ويدفع نحو الحوار وترسيخ الأمن والاستقرار.

وأكد أن الدبلوماسية البحرينية فرضت حضورها القوي على الساحة الدولية، وقادت حراكًا عالميًا أسفر عن تأييد 136 دولة في مجلس الأمن ودعم 115 دولة لقرار مجلس حقوق الإنسان، بما يؤكد صلابة موقفها في حماية السيادة والتصدي للاعتداءات وصياغة إجماع دولي يعزز الأمن والاستقرار الإقليمي.

وأشار إلى أن وزارة الخارجية اضطلعت بدور محوري في ترجمة هذه التوجيهات إلى تحركات ملموسة، من خلال تكثيف الاتصالات السياسية والدبلوماسية مع الدول الكبرى والشركاء الاستراتيجيين، وتفعيل الأطر متعددة الأطراف وخصوصًا عبر الأمم المتحدة، والدفع نحو مواقف دولية أكثر وضوحًا في تأكيد احترام القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وشدد على أن مملكة البحرين أكدت في جميع تحركاتها أن أمن دول الخليج هو أمن جماعي لا يتجزأ، وأن أي تهديد يستهدف إحدى الدول يعد تهديدًا مباشرًا للمنظومة ككل، وهو ما يستدعي موقفًا جماعيًا حازمًا، مؤكدًا أن البحرين تتبنى خطابًا مسؤولًا يدعو إلى خفض التصعيد وتغليب الحلول السياسية والدبلوماسية، باعتبار أن الاستقرار الإقليمي ضرورة استراتيجية لشعوب المنطقة والعالم.

بمناسبة اليوم الدولي للضمير.. رئيس مجلس أمناء مركز الملك حمد للتعايش والتسامح:

العدوان الإيراني الآثم على البحرين انتهاك صارخ لكل المواثيق الدولية والمبادئ الإنسانية والأخلاقية

أكد الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وزير المواصلات والاتصالات رئيس مجلس أمناء مركز الملك حمد العالمي للتعايش والتسامح أن مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تواصل نهجها الثابت في إعلاء القيم الإنسانية وترسيخ السلام ومبادئ التعايش والتسامح، بما يعكس حضورها الفاعل على الساحة الدولية، منوهًا بالرؤية الملكية السامية، التي لها أعظم الأثر في إطلاق مبادرات متميزة لخدمة الإنسانية، والمساهمة في دعم مختلف الجهود التي تصب مخرجاتها في تعزيز السلام والتعاون الدولي لخير الجميع.

وقال الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة، بمناسبة اليوم الدولي للضمير، إن الضمير العالمي يواجه اليوم اختبارًا حقيقيًا في ظل ما تتعرض له مملكة البحرين ودول المنطقة من عدوان إيراني سافر يستهدف المدنيين والبنى التحتية الحيوية والأعيان المدنية، بما يعد انتهاكًا صارخًا لكل المواثيق الدولية ومبادئ حسن الجوار، داعيًا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 2817، والوقف الفوري لهذه الاعتداءات غير المبررة التي تهدد الأمن الإقليمي والسلم الدولي. وأفاد الوزير بأن الرؤية المستنيرة لحضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم تخطت حدود تقديم العون والإسناد في مختلف ميادين العمل الإنساني إلى فتح آفاق رحبة أمام المجتمع الدولي للتضامن المشترك على مختلف الأصعدة، لافتًا في هذا الصدد إلى استضافة المملكة مؤتمرات الحوار بين الأديان والثقافات، وتدشين «إعلان مملكة البحرين» لحماية الحريات الدينية، وإطلاق الجوائز والدعوات الرائدة لنبذ خطابات الكراهية والعنصرية، التي تبرهن على عالمية النهج الملكي الشامل من أجل نماء ومنفعة البشرية جمعاء.

وأضاف أن هذه المناسبة الدولية تحمل رسالة مملكة البحرين إلى العالم لإشاعة السلام والنماء استنادًا إلى أن الضمير هو حجر الزاوية في بناء مجتمعات آمنة ومزدهرة، كما تمثل فرصة سانحة لتجديد الالتزام بالسعي إلى إرساء معاني التراحم والمساواة من دون تمييز، مبينًا أن يقظة الضمير الإنساني تبقى الملاذ الأخير لتسوية الصراعات بالحوار والتفاوض، واحترام التنوع الديني والثقافي.

وأوضح رئيس مجلس الأمناء أن مركز الملك حمد العالمي للتعايش والتسامح يعمل على زيادة الوعي بأهمية الضمير، ونشر ثقافة الإخاء والتعاون، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ من خلال التعليم والتدريب وبناء القدرات، موجهًا الشكر والتقدير إلى أصحاب الضمائر الحية، لدورهم البارز في منع الأزمات والنزاعات، ومساعدتهم الناجزة في مختلف التحديات لإيجاد عالم أكثر سلامًا واستقرارًا.

وأعرب في الختام عن تمنياته أن يعم الأمن والسلام والخير والوئام مختلف شعوب العالم، وأن تبقى مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وعزيمة أبنائها المخلصين، في أمنٍ وأمان وتقدمٍ وازدهار.

○ وزير المواصلات والاتصالات.